

اتفاقية للتعاون السياحي

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

إنطلاقاً من الروابط الوثيقة التي تربط بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وتدعيماً للدور الذي تلعبه السياحة من حيث التقارب والتفاهم بين الشعوب، ورغبة منهما في تعزيز العلاقات الأخوية والتعاون المتبادل بين البلدين في الميدان السياحي، فقد تم الاتفاق على ما يلي:-

المادة الأولى

يقوم الطرفان باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتشجيع التبادل السياحي بين البلدين.

المادة الثانية

يشجع الطرفان وكلاء السياحة والسفر في البلدين على تنظيم رحلات سياحية لمواطنيهم لزيارة البلد الآخر.

المادة الثالثة

يشجع الطرفان السياحة العلاجية والطبية وذلك لتمكين مواطني كل بلد من الاستفادة من الخدمات والمرافق السياحية والعلاجية والمستشفيات والمراكز الطبية المتوفرة في كل من البلدين.

المادة الرابعة

يقوم الطرفان بتبادل الخدمات في مجال التنمية السياحية بالمناطق الصحراوية وتبادل المعلومات والخبرات فيما يتعلق بالأساليب المتبعة للحفاظ على المقومات والطابع البيئي والثقافي والاجتماعي لتلك المناطق.

المادة الخامسة

تبادل الخبرات في مجال التأهيل السياحي والفندقي وتبادل مناهج وأساليب التعليم والتدريب في المعاهد والمراكز المتخصصة بالبلدين بالإضافة إلى منح الدراسة والتدريب السياحي والفندقي في مؤسسات البلدين.

المادة السادسة

تبادل زيارات ممثلي وسائل الاعلام السياحي في البلدين لإعداد مواد إعلامية سياحية يتم نشرها عبر وسائل الاعلام الخاصة بهم.

المادة السابعة

يقوم الطرفان في كلا البلدين بتعريف مواطني بلديهم بفرص الاستثمار المتاحة في كل بلد في مجال السياحة وتقديم كافة التسهيلات الممكنة في هذا المجال حسب القوانين والأنظمة المرعية في كلا البلدين.

المادة الثامنة

يشجع الجانبان إقامة أسابيع سياحية ثقافية والمشاركة في المعارض والمؤتمرات والندوات التي تعقد في كلا البلدين.

المادة التاسعة

يعمل الجانبان على التعاون والتنسيق المشترك في المحافل والمنظمات الدولية التي تعني بشؤون السياحة بهدف دعم المواقف والقضايا التي تخص البلدين في هذا المجال.

المادة العاشرة

يتفق الجانبان على تشكيل لجنة فنية من كلا البلدين بناط بها مهمة متابعة تنفيذ بنود وأهداف هذه الاتفاقية تجتمع مرة واحدة في السنة في أحد البلدين بالتناوب.

يعمل بهذه الاتفاقية مدة ثلاث سنوات وتدخل حيز التنفيذ بعد التوقيع عليها وتمدد تلقائياً كل ثلاث سنوات ما لم يعلن احد الطرفين المتعاقدين رغبته في إنهاء العمل بها قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاء الفترة.

حررت ووقعت هذه الاتفاقية في مدينة دبي في 14 ربيع الأول عام 1425 هجرية، الموافق 2004/5/4 ميلادية، من نسختين أصليتين باللغة العربية لها نفس الحجة القانونية، ويحتفظ كل طرف بنسخة منها.

Copyright © 2002-2003 Ministry of Tourism & Antiquities

Powered by [ESKADENIA Software Solutions](#)